العمل مستم

..وخبراء الأمن الصناعى يفتح

يسكتون عن التلاعـ
واستخدامها فى غـ
المستودعات - الورش - مصانع

فتح خبراء الأمن الصناعى ودراسات السلامة والصحة النار على مسئولى الأحياء والإدارات الهندسية واتهـ بالتقاعس والسكوت عن المخالفات التى تحدث فى العـ السكنية وتحولها إلى قنابل موقوتة، حيث يتم تحويل الجراجات وتقسيمها إلى مخازن للمواد الكيماوية أو البلاـ أو مستودعات أنابيب البوتاجاز ومقاهى ومصانع حلويات و أكدوا أنهم لا سلطان لهم على هذه الأنشطة والمسئولية تقـ عاتق الأحياء والإدارات الهندسية التى تقوم باصدار تراـ البناء ولها سلطة المتابعة والتفتيش للتأكد من عدم الـ بالجراجات أو استخدام المحلات فى غير الأغراض المخـ لها.. وتملك أيضاً سلطة تحرير المحاضر وتوقيع العقوبات.

يؤكد د طارق شرف الدين عميد معهد الأمن الصناعى
أن غياب الدور الحقيقى للأجهزة التنفيذية والمسئولين بالمحافظة والحى أدى إلى قيام تلك المشروعات الخطيرة المدمرة والتى تهدد بكوارث لا يعلم مداها إلا الله.

فهى بكل أسف منتشرة بشكل واسع فى أحياء مدينة نصر مصر الجديدة وطبعا التحرك لا يكون إلا بعد وقوع الكارثة.

وقال إن عمليات التفتيش الدورى من الجهات الرقابية لا تتم دورى كما أن عمليات المتابعة بالنسبة للمخالفين بها قصور فى الإجراءات وكثيراً ما يتم التحايل من قبل المخالفين توقيع العقوبات المقررة عليهم. على الرغم من أنها تبدأ بالإغـ الحبس هذه بخلاف العقوبات المالية والتى لابد من تغليظها لا يسمح باستمرار تلك المخالفات القاتلة فى العمارات السكـ

وأشار إلى ضرورة زيارة أعداد المفتشين العاملين فى الصناعى.. لأن الأعداد الحالية قليلة بشكل قد يعرقل من العمل.

وأضاف قائلاً: إن الحى لابد أن يقوم بدوره قبل اعطاء التراـ لأصحاب المبانى فلابد من قيام لجان الفحص بالتفتيش ا للتأكد من التزام الملاك بتحصيل تلك الأماكن لاستخـ

ـــــة.. فى شرق القاهـــرة

خبـــــراء الإســـكان والتخطيـــط:

التصالح فى مخالفات البناء جريمة.. والانهيار نتيجة طبيعية!
الإهمـــال والفســـاد فى المحليـــات.. فـــاق الحـــد

أكد خبراء الاسكان والتخطيط ان التصالح فى مخالفات المبانى جريمة تفتح الباب على مصراعيه لتكرار مسلسل انهيار العمارات لأنها تعطى للمخالفين الفرصة لدفع مبالغ مالية مقابل عدم ازالة المخالفات مما يؤدى إلى كوارث يروح ضحيتها أبرياء بلا ذنب.

اشاروا إلى ان الاهمال والفساد وغياب الرقابة من جانب المحليات ظواهر فاقت الحدود وأن الحسم فى تطبيق القوانين هو العلاج لكثير من السلبيات.

جهود محمومه وسباق مع الزمن بحثاً عن أحياء

تحقيـــق:
أشـــرف أبوســـيف

أوضحوا ان كارثة عمارة مدينة نصر تمثل جرس انذار لمواجهة فساد البيئة العمرانية التى نعيشها حاليا بسبب مخالفة القوانين المنظمة للبناء.

يقول د.أحمد كمال عفيفى رئيس قسم التخطيط بهندسة الأزهر.. ان كارثة انهيارات العقارات ستتكرر كثيرا فى المستقبل طالما بقى الفساد والاهمال فى المحليات وعدم احترام كود المبانى وغياب الرقابة سواء على الالتزام بالارتفاعات المقررة أو اثناء عملية البناء نفسها لمتابعة مدى الالتزام بالمواصفات القياسية فى التنفيذ.

يضيف ان التصالح فى مخالفات المبانى جريمة نرتكبها فى حق ثروتنا العقارية وفى حق المواطنين الذين لا ذنب لهم ويذهبون ضحية لجشع بعض الملاك فنحن بهذا التصالح نعطى لمالك العقار المخالف تصريحا بقتل السكان مقابل سداد غرامة مالية لا قيمة لها لأنه يستطيع ان يعوضها مقابل بيع شقة واحدة أو حتى تقسيم قيمة الغرامة على الشقق المباعة.

يستطرد قائلا لقد آن الأوان ان يكون هناك قانون حاسم يجبر الملاك على احترام ارتفاعات المبانى المقررة بالقانون والالتزام بالشروط الفنية والانشائية المحددة وعدم التسامح أو التساهل فى أى مخالفة منذ البداية.

يؤكد ان كارثة انهيار عمارة مدينة نصر الأخيرة يجب ان تكون جرس انذار للجميع وبداية للتفكير فى ان يكون لدينا نظرة شاملة لمواجهة الذين افسدوا البيئة العمرانية وخالفوا كل الاشتراطات فى القوانين المختلفة مثل التعلية غير القانونية أو عدم الالتزام بنسبة المساحة المبنية إلى ساحة الكلية فقد كانت فى البداية ٤٠٪ ثم ٦٠٪ ثم ٨٠٪ ووصلت إلى أن أصبحت العقارات متلاصقة وكذلك التصدى لمشكلة السماح باقامة انشطة خطرة وسط العمارات السكنية مثل مخازن المواد الملتهبة والمقاهى والكوفى شوب ومحلات الوجبات السريعة التى أصبحت سمة من سمات شوارع مدينة نصر بلا استثناء وتمثل قنابل موقوتة من الممكن ان تنفجر فى أى لحظة.

يؤكد د.محمد عبدالباقى إبراهيم استاذ الهندسة بجامعة عين شمس انه آن الأوان لكى يتم ايقاف عملية التصالح فى مخالفات البناء لانها تحمل فى طياتها الكثير من المخاطر فمن المنظور القومى تمثل تحديا لكل الجهود التى تبذلها الدولة للحد من الاستيطان داخل القاهرة ومن الناحية الانشائية لأن التعلية وزيادة الادوار تؤدى إلى زيادة الاحمال على المنشآت ومن ثم تحدث الكوارث التى اصبحت لا تمر سنوات قليلة إلا وتقع واحدة منها بسبب الاهمال وعدم الوقوف بحسم فى مواجهة المخالفات.

يشير إلى أن كارثة عمارة مدينة نصر دليل على وجود خلل ما لم يلتفت اليه أحد فى هذه العمارة المنهارة فاما ان المالك لم يلتزم بوجود تصميم معمارى أو انشائى معتمد من مهندس استشارى أو لم يلتزم بالحصول على موافقة المجمعة العشرية المنوط بها مراجعة الرسومات الانشائية والتأكد من مطابقتها لكود البناء لضمان امان وسلامة المنشأة أو ان صاحب العقار لم يقم باجراء اختبارات التربة أو الجسات للتأكد من صلاحية التربة للانشاء وتحملها للاحمال التى تقام عليها.

يشير إلى أن هناك ظاهرة خطيرة أصبحت موجودة فى الكثير من العقارات وهى اهمال اتباع اشتراطات الدفاع المدنى ومنها عدم وجود مخازن لمواد ملتهبة أو قابلة للانفجار مثل انابيب البوتاجاز حيث أن الاشتراطات الحالية توجب أن تكون المستودعات إما خارج الكتلة العمرانية أو داخل الكتلة العمرانية بشرط وجود حرم لها لحماية المنشآت المجاورة.

يضيف ان وجود تلك المواد الخطرة أسفل المنشآت يعتبر من الاخطاء الجسيمة التى تستوجب اشتراطات خاصة فى التصميم مثل وجود حوائط خرسانية خاصة لامتصاص الصدمة الانفجارية فى حالة حدوثها.. كما يجب وجود أنظمة خاصة للانذار ضد اخطار الحريق وانظمة للاطفاء الذاتى للتعامل مع أى خطر فورا ولكن بالتأكيد كل هذا لم يتم مراعاته والا ما وقعت الكارثة.

أما د.محمود شبل استاذ مساعد الهندسة الانشائية بجامعة القاهرة فقال ان القوانين كثيرة ومتعددة وتكفى لعلاج الكثير من مشاكل الاسكان فى مصر ولكن المشكلة الرئيسية هى غياب الرقابة والمتابعة على العقارات التى يتم اقامتها فالمخالفات تتم جهارا نهارا أمام اجهزة المحليات ولا احد يتحرك لمواجهتها إلا لفترة مؤقتة بعد وقوع الكارثة.

يتساءل فى مرارة من الذى سمح لصاحب العقار المنهار بتعلية ٧ أدوار كاملة بدون وجه حق ولماذا لم يتحرك الحى لوقف التعديلات التى قام بها فى العقار قبل وقوع الكارثة بأيام قليلة وابلغ بها بعض السكان؟

يؤكد انه يجب الا تمر هذه الكارثة مرور الكرام كما حدث فى حالات كثيرة فيجب ان تكون وقفة ليكون هناك حسم وعدم تساهل فى أى مخالفة انشائية حتى نوقف نزيف الثروة العقارية والبشرية.

تحميل الأنقاض بمعدل سيارة كل ٩ دقائق
مئات المجندين يعملون على مدار ٢٤ ساعة

رجال الاسعاف والانقاذ فى مكان الحادـ

تحول شارع عباس العقاد فى قلب مدينة نصر إلى خلية نحل لازالة انقاض العقار المكنوب.. دخل الجميع سباقا مع الزمن عزفوا سيمفونية تعاون علّ وعسى يتم انتشال احياء من تحت الأنقاض.

بالتعاون بين محافظة القاهرة وشركة المقاولون العرب وتم تجنيد مئات من رجال الانقاذ وتقديم عشرات المعدات.

صرح مصدر مسئول بانه تم تقسيم العمل إلى ثلاث ورديات كل وردية تعمل ٨ ساعات بلا انقطاع حيث يوجد ١٨ لورى قلاب و١٢ لودر و٣ حفارات ونش وونش دقاق علاوة على مضخات لشفط المياه حيث ان العقار المكنوب عائم على بحيرة مياه تعوق سلاسة عمليات الانقاذ.

قال المصدر ان اهناك ٥ لودرات تعمل فى وقت واحد لازالة الانقاض من الامام ومن الخلف بمساعدة كشافات اضاءة عملاقة.

اضاف ان أسلوب العمل يتم بدقة وحذر شديدين نظرا لوجود مجندين تحت الانقاض، وانه يتم احيانا وقف العمل بالمعدات العملاقة ليتم الحفر يدويا خوفا من ان يكون احد الضحايا تحت الانقاض التى يجرى العمل على ازالتها.

قال المصدر ان فريق العمل يقوم بفتح فجوة داخل الانقاض ثم يجرى تأمينها تمهيدا لادخال المجسات والكلاب البوليسية وأفراد الدفاع المدنى بعد ذلك.

قال ان عملية رفع الانقاض تسير بوتيرة سريعة للغاية لدرجة انه يتم تحميل سيارة بالانقاض كل ٩ دقائق تقريبا وهو معدل مرتفع وسط هذه الظروف الصعبة.